المحاضرة الإلكترونية
بعنوان
(الحقوق الدستورية وأثرها في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين)

أعداد وتقديم

د/ بدر محمد عادل

استاذ القانون العام المشارك

كلية الحقوق – جامعة البحرين

محاور المحاضرة

أولاً – لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

ثانياً – أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

المحور الاول
لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

١- وفي عام ٢٠١٢، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمرها حول أهداف التنمية المستدامة، المنعقد في مدينة (ديو جانيرو) البرازيلية، والذي يختصر بأسم (مؤتمر ريو٢٠+) على إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية فيه، تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، يهدف لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وفقا لأبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، من أجل تحسين حياه الناس وحماية الأرض للأجيال القادمة ، وبعد أكثر من عام من المفاوضات، توصل الفريق العامل في عام (٢٠١٤)إلى توصية بشأن أهداف التنمية المستدامة . (تأتي تأكيداً لمضامين الأهداف الإنمائية للالفية)

٢-وفي عام ٢٠١٥، عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقد شارك في أعمال المؤتمر أكثر من(١٥٠) من قادة العالم لاعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة، وهي بمثابة خارطة طريق للعالم ككل عنوان (تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) ، تضمنت عدد(١٧) هدف، و(١٦٩) غاية، تهدف إلى تحقيق رؤية عالمية مشتركة حول كيفية تحقيق هذه الأهداف على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

المحور الاول
لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة

٣-حيث تعمل الخطة الجديدة على تشجيع الدول لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها القضاء على الفقر وبناء عالم أكثر استدامة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، وتستند هذه الخطة على الإنجازات المتحققة من الأهداف الإنمائية الألفية التي اعتمدت في عام(٢٠٠٠) وقادت العمل الإنمائي خلال السنوات الماضية .

٤-وتعتبر أهداف التنمية المشتدامة (٢٠٣٠) هي نتاج عملية شفافة وتشاركية تقوم على قاعدة (عدم ترك أحد في الخلف) ، وهي تمثل اتفاقا لم يسبق له مثيل حول الأولويات التنمية المستدامة بين عدد(١٩٣) دولة عضو في الأمم المتحدة ،وحظيت بالدعم الكامل على النطاق الحكومي، ومؤسسات المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال وأعضاء البرلمان والجهات الفعالة الأخرى .

٥-وتهدف أهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع . وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي تواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة.، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

المحور الاول
لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة

المحور الاول
لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

ونظرًا للأهمية البالغة التي تتمتع بها أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠)، سنحاول تسليط الضوء في هذا المحور على بعض أهداف التنمية المستدامة والأساس الدستوري في النظام الدستوري المرتبط بها ، مرتكزين على بعض الأهداف المرتبطة ببعضها البعض الاهداف(٨ -١٠-١١) والمتعلقة بالحق في العمل والحياة الكريمة والمساواة ، والأهداف (١٣-١٤-١٥) المتعلقة بالحق في بيئة سليمة ومناسبة ، والهدف (١٦) المتعلق بتعزيز العدالة وسيادة القانون ، وذلك من حيث بيان مقاصد الأهداف ومدى أمكانية تطبيق هذه الاهداف في ضوء الحقوق الدستورية المنصوص عليها في دستور مملكة البحرين .

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

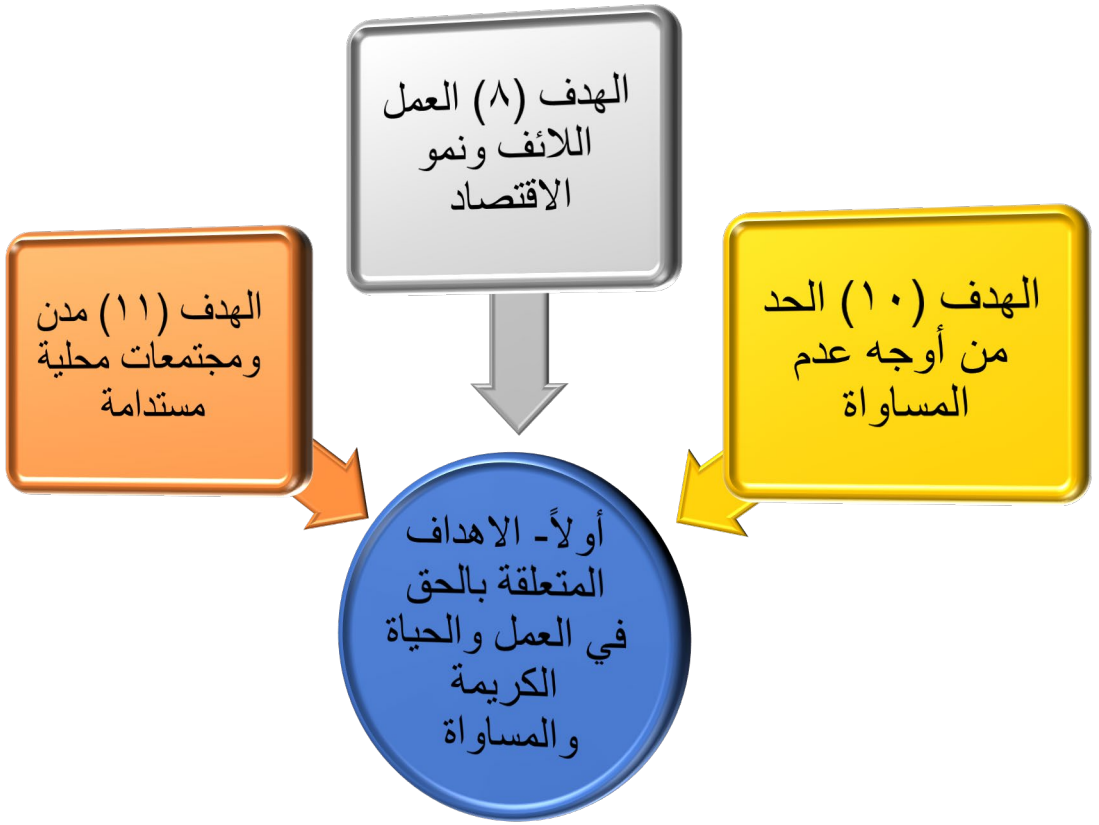

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

١- الهدف رقم (٨) : (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة ،وتوفير العمل اللائق للجميع) .

المحافظة على الاقتصاد الفردي	القدرة على الابدع والابتكار	تكافؤ الإجر لقاء العمل المتكافئ القيمة	حماية حقوق العمل
تعزيز الانتاجية وفرص العمل اللائق	التشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	التعليم والتدريب	تعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال
مباشرة الاعمال الحرة	تحقيق العمل اللائق بين الرجال والنساء والشباب والأشخاص ذوي الأعاقة	اتخاذ اجراءات فورية للقضاء على السخرة وانهاء الرق والاتجار بالبشر	وضع سياسة تعدف الي تعزيز السياحة المستدامة

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

ولغرض تحقيق للهدف رقم (٨) المتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد

نصت المادة (١٣) من الدستور

أ - العمل واجب على كل مواطن، تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقا للنظام العام والآداب.

ب - تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه .

ج - لا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل، أو تنفيذا لحكم قضائي .

د - ينظم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال .

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

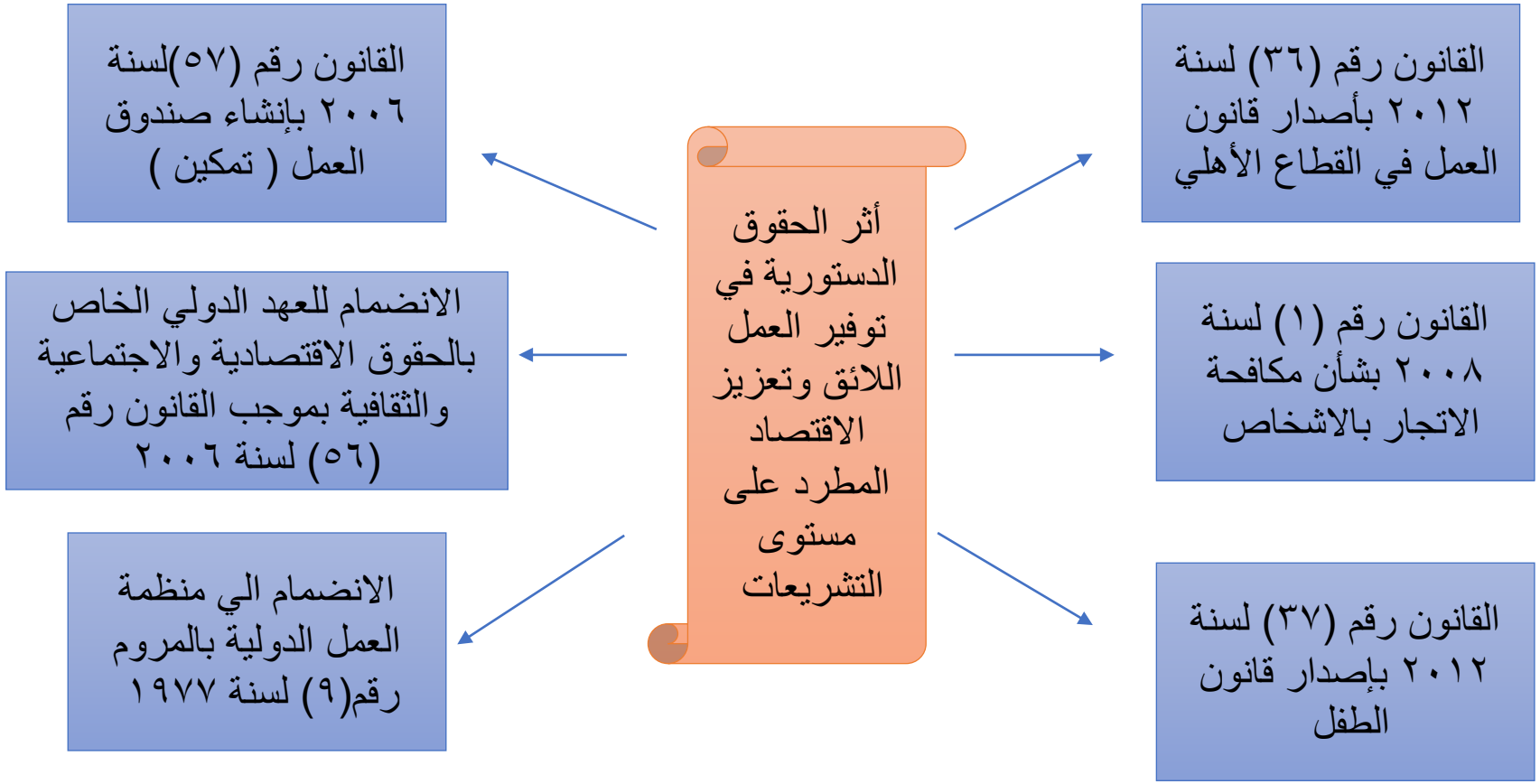

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

أثر الحقوق الدستورية ففي توفير العمل اللائق والاقتصاد المطرد على مستوى الممارسات

رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠
(البرنامج الأقتصادي المتكامل)

الأستدامة

العدالة

التنافسية

جاء برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥-٢٠١٨) مرتكزا على مبدأ التوازن بين ما تملكه المملكة من إمكانيات وموارد والتحديات التي تواجهها ومتطلبات واحتياجات المواطنين المقيمين

١-محور الاقتصادي والمالي من خلال وضع استراتيجية تقوم على ترسيخ اقتصاد قوي ومتنوع ونظام مالي ونقدي مستمر .
٢-محور التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية من خلال وضع استراتيجية في تمكين البحرينيين من ابرزها (موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل – وتوفير فرص عمل مناسبة للمواطنين)

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

- **٢- الهدف رقم (١٠) : (الحد من أوجه عدم المساواة)**

التوصل التدريجي الي تحقيق نمو الدخل ودعم استمراره

ازالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية

تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع

اعتماد سياسات تحقق اكبر قدر ممكن من المساواة

ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وأثرها على الصعيد الوطني

- ولغرض تحقيق للهدف رقم (١٠) المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة .

نصت المادة (١٨)

(الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة).

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

أثر الحقوق الدستورية في الحد من أنعدام المساواه على مستوى التشريعات

- انشاء لجنة تكافؤ الفرص بالجهات الحكومية للحد من الفروقات بين المرأة والرجل في مجال العمل
- إنشاء صندوق النفقة للحد من الفرقات في الجانب الاقتصادي وضوابط صرف النفقة
- صدور قانون بشأن معاملة أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبيى معاملة المواطن البحريني في بعض الرسوم المقررة على الصحة والتعليم والاقامة
- منح الموظفة المتزوجة العلاوة الاجتماعية أسوة بالموظفين الرجال
- صدور قرار بشأن حق المرأة البحرينية في الانتفاع بالخدمات الاسكانية أسوة بالرجل
- صدور قانون بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الاعاقة – فضلا عن مساعدات لفئة لكبار السن

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

أثر الحقوق الدستورية في الحد من أنعدام المساواه على مستوى الممارسات

رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠
(البرنامج الأقتصادي المتكامل)

جاء برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥-٢٠١٨)

محور متعلق بالتنمية البشرية والخدمات الاجتماعية باستراتيجيات تهدف للحد من انعدام المساواة لبعض فئات المجتمع

١- تحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة (لذوي الاعاقة وكبار السن والأفراد والاسر ذوي الدخل المحدود عبر تنفيذ حزم برامج وتدريب وتطوير

٢-الاهتمام بالمرأة البحرينية من أجل رفع مساهمتها في عملية التنمية اسواة بالرجل عن طريق ادماج احتياجاتها في برامج التدريب

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

- **٣-الهدف رقم (١١) : المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .**

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

ولغرض تحقيق للهدف رقم (١١) : المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .

نصت البنود (و ، ز ، ح) من المادة (٩) من الدستور

و ـ تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين.

ز ـ تتخذ الدولة التدابير اللازمة من أجل تحقيق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بصورة مثمرة، وتعمل على رفع مستوى الفلاح، ويحدد القانون وسائل مساعدة صغار المزارعين وتمليكهم الأراضي.

ح ـ تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية.

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

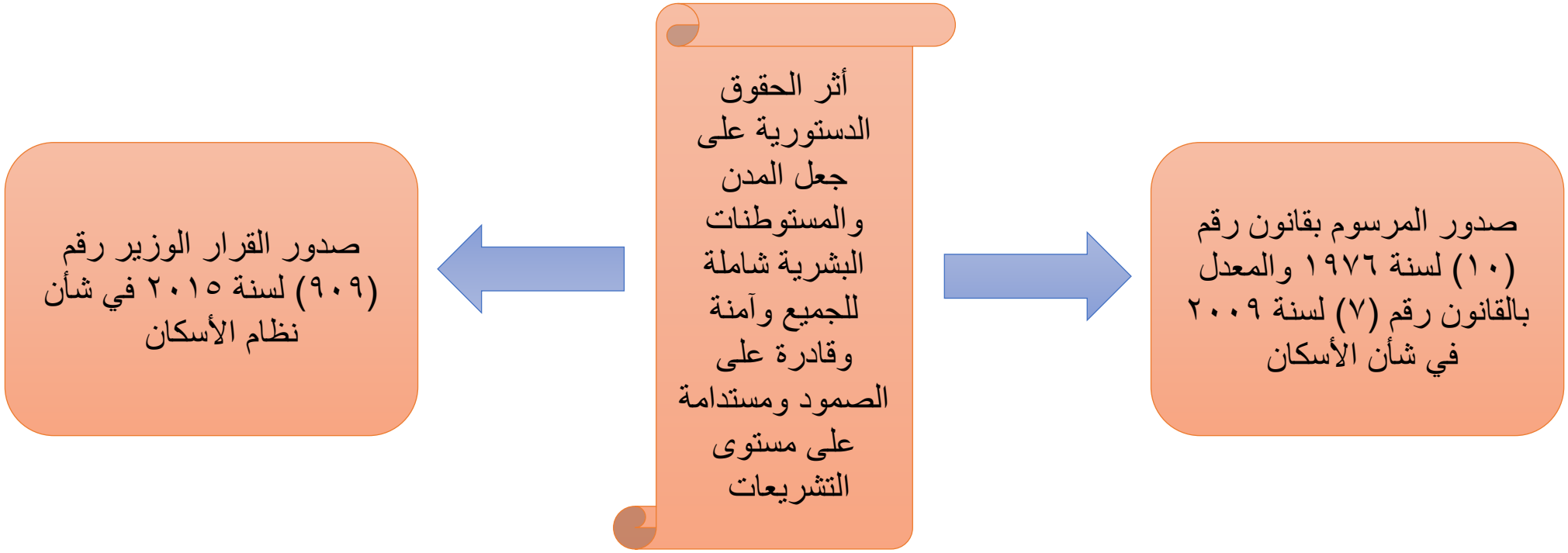

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

أثر الحقوق الدستورية على توفير العمل اللائق والاقتصاد المطرد على مستوى الممارسات

جاء برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥-٢٠١٨)

جاء المحور المتعلق بالتنمية البشرية والخدمات الجتماعية بأولوية استراتيجية تهدف إلى التمكين من رفع المساهمة في عملية التنمية من خلال وضع سياسات ومبادرات وإجراءات تمثلت في توفير الخدمات الإشكانية بأفضل جودة وسرعة ممكنة عبر تطوير السياسات المتعلقة بالإسكان، وتقليس فترة الانتظار من خلال تسريع وتيرة توفير الوحدات السكنية، وتعزيز دور القطاع في توفير مشاريع السكن الجتماعي، مع تسهيل الحصول على التمويل المناسب لمتلاك المسكن.

١-تخصيص جزءا كبيرا من عوائد النفط لتنفيذ مشاريع البنى التحتية ولتمويل التنمية الجتماعية والعمرانية والإسكانية.
٢-تعاونت الحكومة ممثلة في وزارة الإسكان مع الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ لمراجعة السياسات والستراتيجيات الوطنية للتعامل مع المعوقات والتحديات المسقبلية لنظام الإسكان .
٣-عقدها اتفاقية تعاون مع البرنامج الإنمائي للمستوطنات البشرية بالأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ لتعزيز دور القطاع الخاص .
٤-قامت الحكومة باستحداث نظام "بدل الشكن" بمقدار مائة دينار لكل صاحب طلب خدمة إسكانية

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

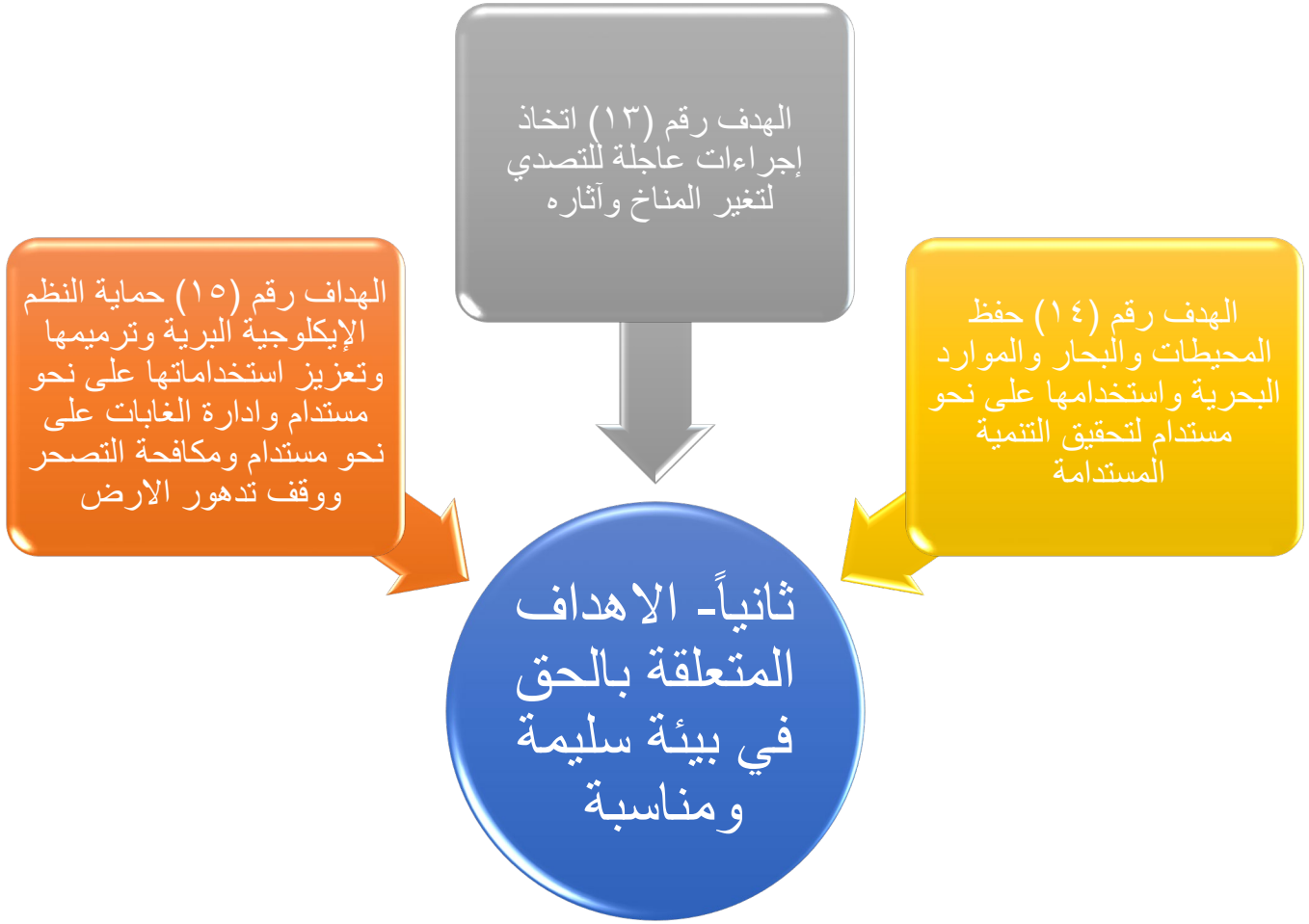

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

١- الهدف رقم (١٣) : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (العمل المناخي).

الحد من أثار تغير المناخ والإنذار المبكر	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان
	إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني
تنفيذ ما تعهدت به الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ	تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرة البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

٢- الهدف رقم (١٤) : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء).

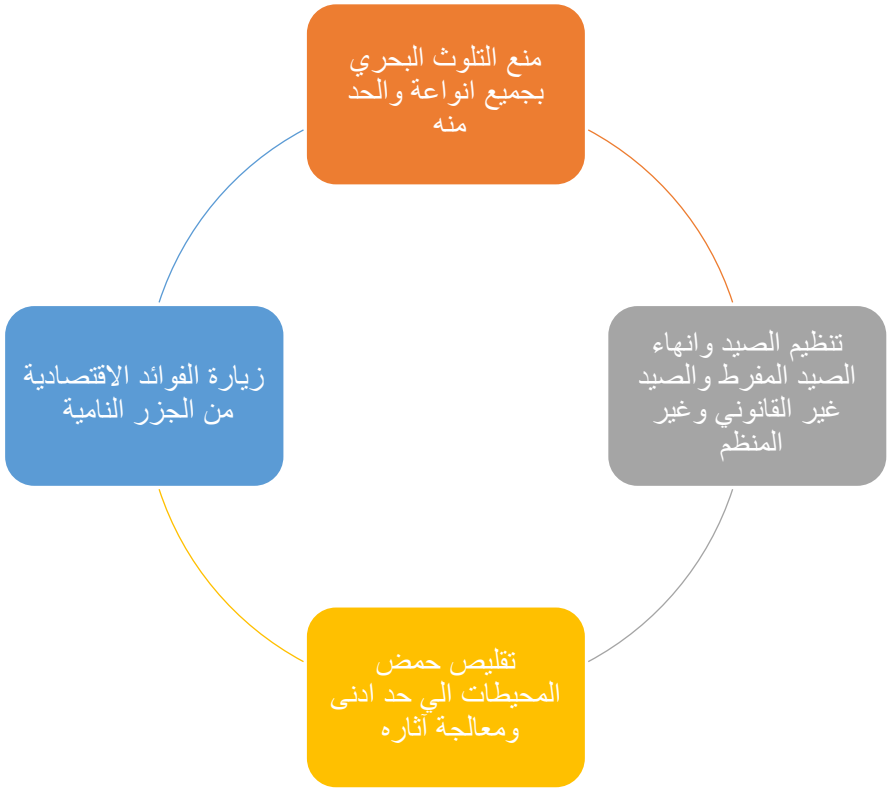

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

٣- الهدف رقم (١٤) : حماية النظم الإيكلوجية البرية وترميمها وتعزيز استخداماتها على نحو مستدام وادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الارض (الحياة في البر).

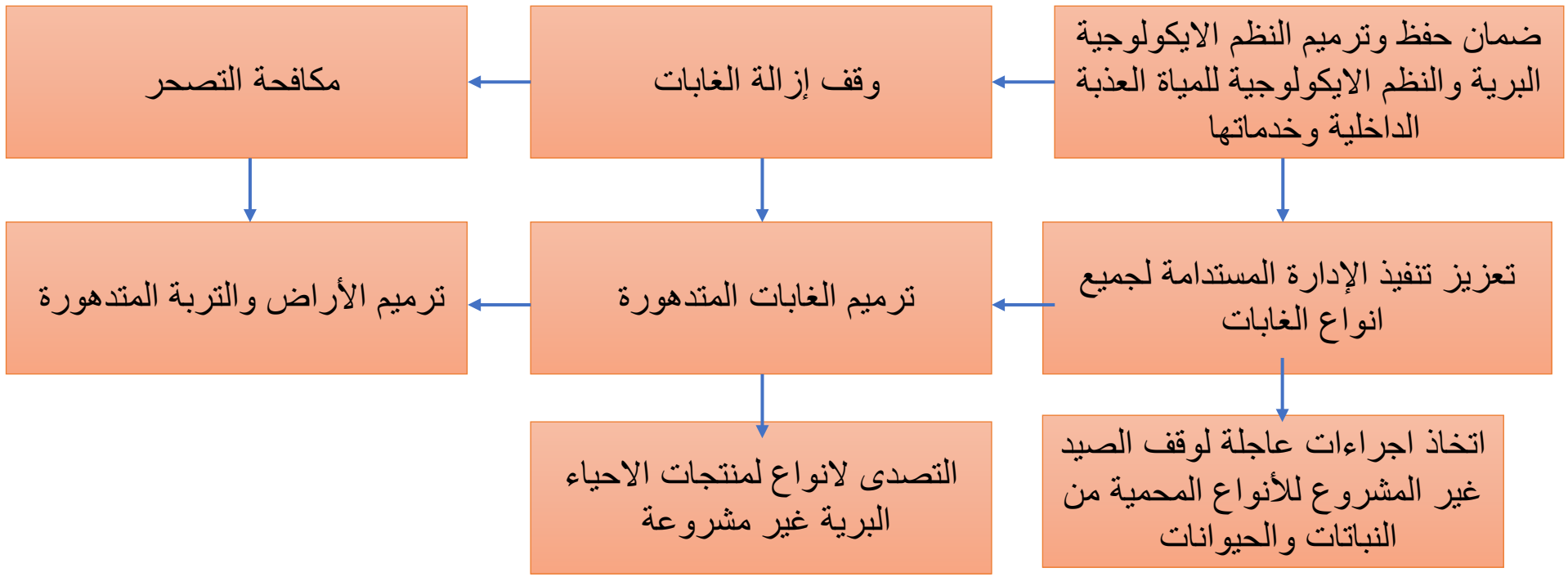

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

ولغرض تحقيق الاهداف أرقام (١٣-١٤-١٥) : المتعلقة بالعمل المناخي والحياة تحت الماء والحياة في البر .

نصت البنود (ز ، ح) من المادة (٩) من الدستور على أن :

ز - تتخذ الدولة التدابير اللازمة من أجل تحقيق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بصورة مثمرة، وتعمل على رفع مستوى الفلاح، ويحدد القانون وسائل مساعدة صغار المزارعين وتمليكهم الأراضي.

ح - تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية.

كما نصت المادة (١١) من الدستور على أنه :

الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني.

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

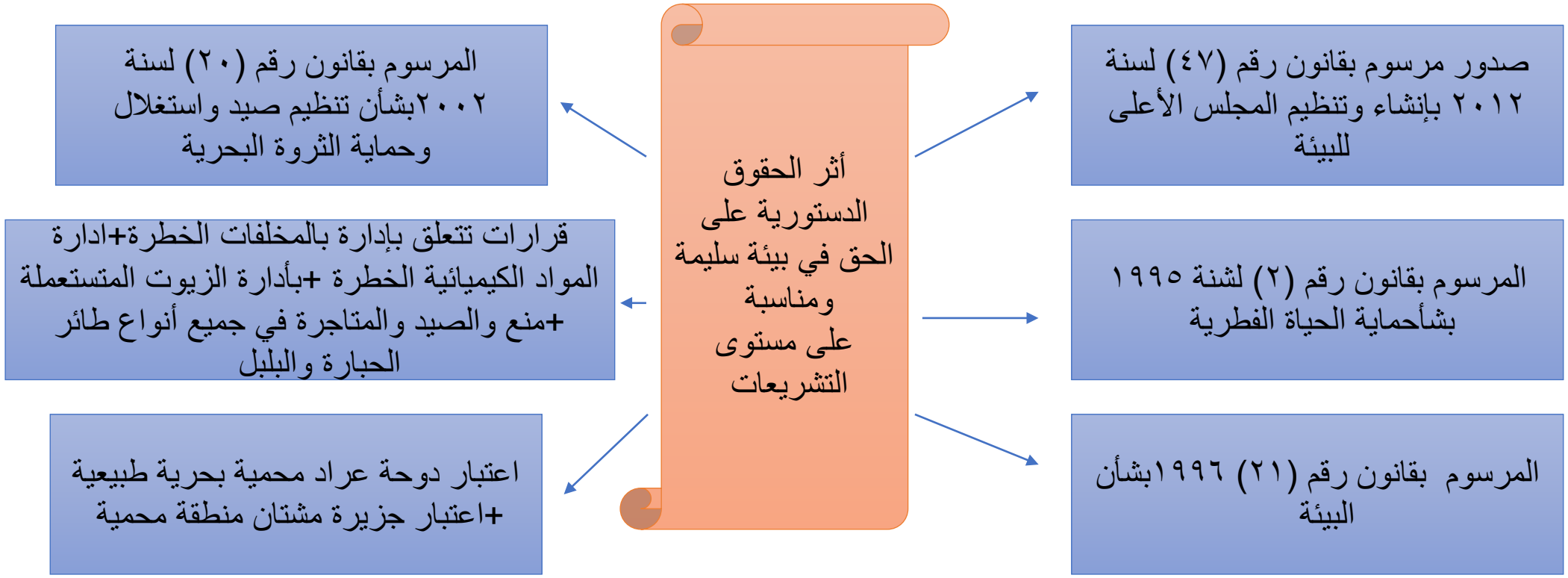

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

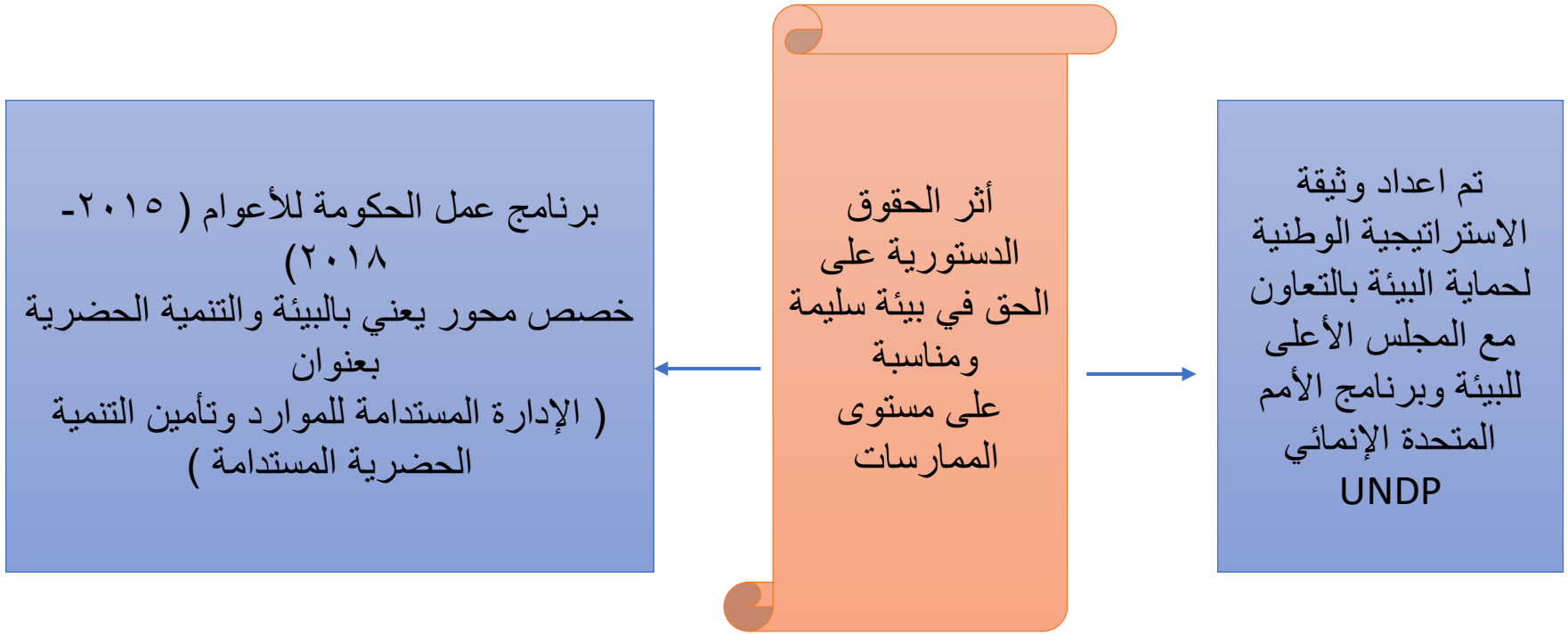

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

ثالثاً- الهدف رقم (١٦)
المتعلق بالسلام والعدل
واقامة مؤسسات قوية

الهدف منه هو تشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة يسودها العدل لا يهمش في أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاصة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات .

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

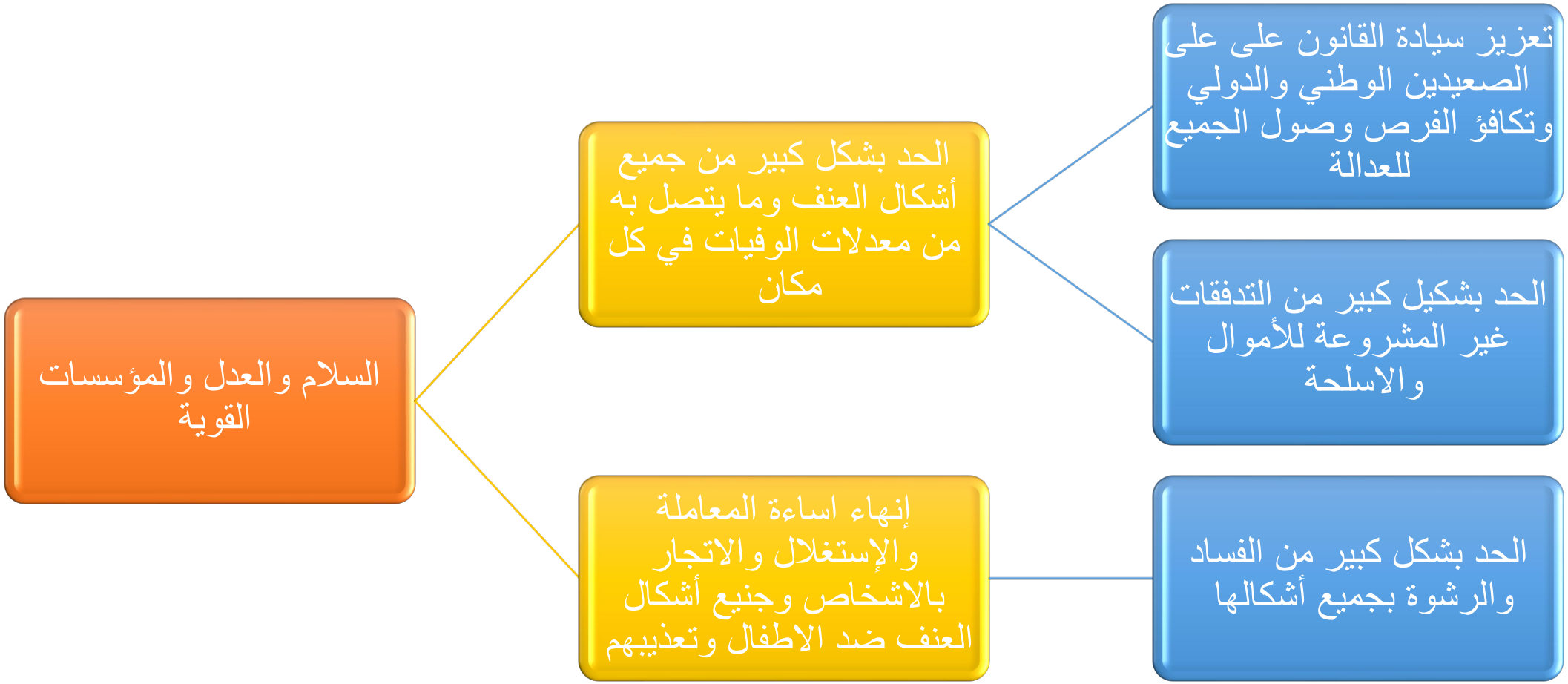

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

- **ولغرض تحقيق الهداف رقم (١٦) : والمتعلقة بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية .**
- أكد ميثاق العمل الوطني البحريني على مجموعة من المبادئ التي تعزز من الهدف (١٦) واكدها الدستور

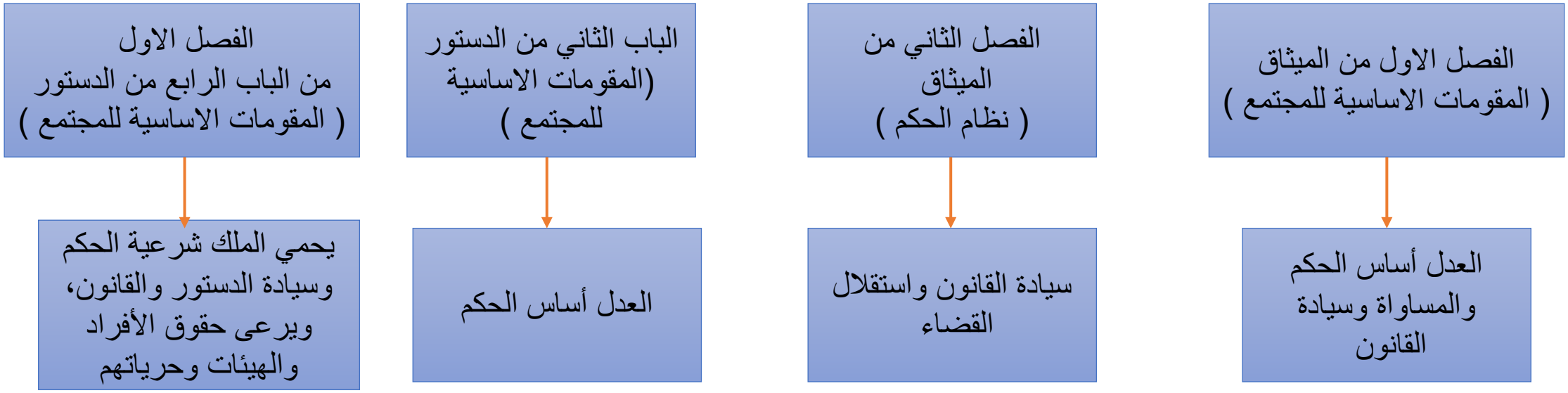

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

على مستوى التشريع

القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون حماية الأسرة من العنف الأسري

القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٢ بشأن الطفل

أثر الحقوق الدستورية على تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية

فيما يتعلق الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

على مستوى الممارسات

استضافت مملكة البحرين في سنة ٢٠١٧ الملتقى الخليجي الحادي عشر لجميعات روابط الاجتماعيين بدول مجلس التعاون تحت عنوان (التصدي لظاهرة العنف الأسرى في دول مجلس التعاون الخليجي)

باشرت النيابة العامة في الاعوام (٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨) عدد(٤٠٨٨-٥٣٦٠-٥٢٦٩)

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

أثر الحقوق الدستورية على تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية فيما يتعلق إنهاء اساءة المعاملة والإستغلال والاتجار بالاشخاص وجنيع أشكال العنف ضد الاطفال وتعذيبهم

على مستوى التشريعات

- صدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص
- القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظم سوق العمل
- قانونرقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ بشأن مكافحة التسول والتشرد

على مستوى الممارسات

- (اللجنة الوطنة لمكافحة الاتجار بالاشخاص) استنادا المادة (٨)
- (لجنة تقييم وضعية الضحايا الاجانب للاتجار بالأشخاص
- مركز (إيواء وخدمات العمالة الوافدة)

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

أثر الحقوق الدستورية على تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتكافؤ الفرص وصول الجميع للعدالة

على مستوى التشريعات

- قانون الاجراءات الجنائية (ضمانات المحاكمة العادلة)
- المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية

على مستوى الممارسات

- انشاء وحدة التحقيق الخاصة
- إنشاء مكتب مستقل لأمين عام التظلمات بوزارة الداخلية
- إنشاء مكتب مستقل للمفتش العام ومكتب المعايير المهنية لجهاز الأمن الوطني

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

أثر الحقوق الدستورية على تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية في الحد بشكيل كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والاسلحة

على مستوى التشريعات

- قانون حظر ومكافحة وتمويل الأرهاب
- الانضمام الي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية
- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية
- قانون حماية المجتمع من الاعمال الأرهابية

على مستوى الممارسات

- انشاء نيابة متخصصة في جرائم الارهاب
- باشرة النيابة العامة خلال الاعوام (٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨) عدد (٢٤٧-٢٥٩- ٩٠)

المحور الثاني
أساس الحقوق الدستورية لضمان تعزيز أهداف التنمية المستدامة وآثارها على الصعيد الوطني

أثر الحقوق الدستورية على تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية في الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها

على مستوى التشريعات

- تم اصدار قانون كشف الذمة المالية
- تجريم قانون العقوبات البحريني لجريمة الرشوة في المواد (١٨٨- ١٨٩- ١٩٠
- انضمت مملكة البحرين الي اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد
- اضمنت مملكة البحرين الي الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

على مستوى الممارسات

- انشاء ديوان الرقابة المالية والإدارية
- انشاء ادارة عامة لمكافحة الفساد الأمن الاقتصادية والإلكتروني تابعة لوزارة الداخلية
- دشنت وزارة الداخلية الخط الوطني الساخن لمكافحة الفساد (٩٩٠) عام ٢٠٠٩

شكراً لحسن مشاركتكم

انتهت المحاضرة